

تصحيح خطأ

ورد خطأ في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦١٨) الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٠ وعلى الصفحة رقم (٧٨٦) بأن رقم القطعة (١) من الحوض رقم (٦) من أراضي قرية جمرأ والصواب أن رقم القطعة (١٣).

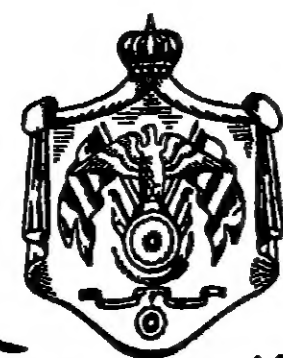
تصحيح خطأ

نشر خطأ في الجريدة الرسمية عدد ٢٢٨٤ تاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ ما يلي :-

رقم الحوض	رقم القطعة	مساحة القطعة	الربع القانوني	الجزء المقتطع	الزائد عن الربع
الخطأ					
١	٤٢٨	٢م٨٥٣٢	٢م٢١٣٣	٢م١٠٠٧	لا شيء
١	٧٦١	٢م١٥٥	٢م٣٦٠٢٥	٢م٧٢	
الصواب					
١	٤٢٨	٢م٣٧٧٥	٢م٩٤٤	٢م١١٣٤	٢م١٩٠
١	٧٦١	٢م١٥٥	٢م٣٨٠٧٥	٢م٦٩	٢م٣٠٠٢٥

تصحيح خطأ

ورد خطأ في الفقرة (٢) من البند الثاني من الصفحة (٣٥٧) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦٠٩) الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ أن المساحة المستملكة من قطعتي الأرض رقم (٢٧، ٢٥) من أراضي عراق الأمير هي ثلاثة دونمات و (٨٦٨) متراً مربعاً والصواب هو ثلاثة دونمات و (٥٦٨) متراً مربعاً وكذلك ورد في الفقرة (أ) من البند الثاني من الصفحة (٥٩٤) من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦١٥ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٥ أن رقم حوض العرقوب من أراضي راجب هو (٤) بينما الصواب هو (٥).



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عان : الاربعاء ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ هـ. الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٧٦ م. العدد ٢٦٣١

الفرس

صفحة	قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦	قانون مؤسسة التدريب المهني
١٤٢٦	قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون الخط الحجازي الأردني
١٤٢٩	قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة
١٤٣١	نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٦	نظام رسوم الجنسية
١٤٣٢	نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٧٦	نظام علاوات موظفي وكالة الانباء الأردنية
١٤٣٤	نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٦	نظام الشروط الصحية لمزاولة قيادة السيارات
١٤٣٦	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
١٤٣٩		

نحس الحسين لله ملكنا الملكة لورقبة الشامية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦

قانون مؤسسة التدريب المهني

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة التدريب المهني لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك .

المؤسسة	الوزير
المجلس	مؤسسة التدريب المهني
المدير العام	مجلس ادارة مؤسسة التدريب المهني
مستويات التدريب	مدير عام مؤسسة التدريب المهني
	مجموعة المواصفات الفنية الواجب توفرها في مهنة معينة لاغراض تحديد مستوى التدريب في هذه المهنة ويشمل ذلك المذبح وخطوط التدريب واسس الامتحانات .

المادة ٣ - أ - تؤسس في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة التدريب المهني) ترتبط بالوزير وتكون لها شخصية معنوية تتمتع باستقلال مالي وإداري ضمن احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه ولها ان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية النائب العام او اي شخص آخر لهذه الغاية ، كما يكون لها موازنتها المستقلة .

ب - مركز المؤسسة الرئيسي مدينة عمان ويجوز لها فتح مراكز في اي مكان آخر في المملكة .

المادة ٤ - تقوم المؤسسة باتاحة فرص التدريب المهني لاعداد القوى العاملة الفنية ورفع كفاءتها في مختلف تخصصات ومستويات التدريب المهني غير الاكاديمي والعمل على تنوع التدريب المهني بما في ذلك : -

أ - التلمذة الصناعية التي يسمح فيها لصغار السن بممارسة التدريب المنظم طويل الامد .

ب - تدريب العمال داخل المؤسسات التي يعملون فيها لرفع كفاءاتهم .

ج - التدريب المكثف والسرير لمختلف المهن .

المادة ٥ - يتولى شئون المؤسسة وادارة اعمالها : -

- أ - مجلس ادارة .
- ب - مدير عام .
- ج - جهاز تنفيذي .

المادة ٦ - أ - يتألف مجلس الادارة من : -

- الوزير : رئيسا
- المدير العام : نائبا للرئيس
- ممثل عن وزارة العمل : عضوا
- ممثل عن وزارة التربية والتعليم : «
- ممثل عن وزارة الاشغال العامة : «
- ممثل عن المجلس القومي للتخطيط : «
- ممثل عن نقابة المهندسين : «
- ممثل عن غرفة صناعة عمان : «
- ممثل عن الاتحاد العام لتقنيات العمال : «
- ممثلين اثنين ينسبهما الوزير : «

ب - باستثناء الرئيس والمدير العام يعين سائر اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير وتكون مدة المجلس سنتين قابلة للتجديد .

ج - تحدد مكافآت اعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

المادة ٧ - تناط بالمجلس الصلاحيات والمهام التالية : -

- أ - وضع السياسة العامة للمؤسسة .
- ب - اعداد الخطط والبرامج للتدريب المهني .
- ج - دراسة الحاجة للتدريب المهني في مختلف المؤسسات .
- د - اقرار الاسس العامة لمستويات التدريب المهني ، والتعليمات ، اللازمة لتنفيذ مهام المؤسسة .
- هـ - اعداد مشاريع الانظمة اللازمة .
- و - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية ورفع مجلس الوزراء للتصديق عليه .

المادة ٨ - أ - يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه مرة واحدة كل ثلاثة اشهر على الاقل ، او كلما دعت الحاجة لذلك ويكون الاجتماع قانونيا اذا حضره ثمانية اعضاء على الاقل بمن فيهم الرئيس او نائبه .

ب - يصدر المجلس قراراته بالاجماع او بالاكثرية وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي يؤيده الرئيس .

المادة ٩ - رئيس المجلس يمثل المؤسسة في علاقاتها مع الغير .
المادة ١٠ - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المدير العام ويحدد راتبه وعلاواته على ان يقتصر القرار بالارادة الملكية .

المادة ١١ - يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية :
أ - تطبيق السياسة التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها
ب - الاشراف على اعمال موظفي ومستخدمي المؤسسة وادارة الجهاز التنفيذي فيها .
ج - اعداد مشروع الموازنة السنوية وعرضها على المجلس .
د - اية صلاحيات يفوضها له المجلس او تنص عليها الانظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٢ - تتكون موارد المؤسسة من :
أ - الاموال المخصصة لها في الموازنة العامة .
ب - الواردات المتأتية من ممارستها لاعمالها .
ج - اية هبات او امانات او مساعدات مالية ترد للمؤسسة ويقرر مجلس الوزراء قبولها .
المادة ١٣ - أ - مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بالشؤون المالية والوازم والمقاولات والموظفين والمستخدمين .
ب - الى ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تطبق على المؤسسة الانظمة المعمول بها في الوزارات والدوائر الحكومية والمتعلقة بالشؤون المالية والوازم والمقاولات والموظفين والمستخدمين .
المادة ١٤ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات المؤسسة ومجلس الوزراء تعيين فاحص حسابات قانوني لهذا الغرض .
المادة ١٥ - يلغى نظام التدريب المهني رقم (١٣) لسنة ١٩٧٤ كاتلغى احكام اي تشريع آخر بالقدر الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون :

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/٢٦

وزير الالية سالم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير للثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صهي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرضاوي
وزير النقل محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدمات الاسلامية عبد العزيز انخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار خالد بركات
وزير المواصلات محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سمود القاضي	وزير المعدل ناجي الطراوله	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير الداخلية ثروت التلهوني
وزير البلدية والقروية اسماعيل العروطي	وزير المعمل عصام المعجلوني	وزير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير التصوين صلاح جمعه	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر

محمد الحسين بن طلال

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣٠
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الاتي وتأمراً باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٤ -

أ - يشرف على استئثار الخط وادارة املاكه ومصالحه مجلس ادارة مؤلف من :

رئيساً	وزير النقل
نائباً للرئيس	وكيل وزارة النقل
عضواً	المدير العام للخط الحجازي الاردني
،	ممثل عن وزارة الاوقاف
،	ممثل عن وزارة المالية
،	ممثل عن المجلس القومي للتخطيط
،	ممثل عن شركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة

ب - مع مراعاة ماورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز لمجلس الادارة والمدير العام للخط الحجازي الاردني ممارسة الاشراف على استئثار وادارة مؤسسة سكة حديد العقبة المقامة بموجب القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢ بتكليف من مجلس الوزراء .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥ -

باستثناء الرئيس ونائبه والمدير العام للخط الحجازي الاردني يعين سائر اعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

هكذا من الأشغال

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة - ٧

يعين الموظفون والمستخدمون في الخط الحجازي الاردني ويعززون وتنحل بحفهم الاجراءات التأديبية وفق نظام الخدمة المدنية ويعتبر وزير النقل رئيساً للخط المذكور لغايات ذلك النظام .

المادة ٥ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي بالاستعاضة عن عبارة (المجلس الاداري الاعلى) حيثما وردت فيها بعبارة (مجلس الادارة) .

المادة ٦ - تلغى المادتان (١٠) و (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ١٠ - لاتسمع اية دعوى ناشئة عن قانون العمل تقام على الخط الحجازي الاردني او اية مؤسسة تدار من قبله او يشرف عليها اذا اقيمت بعد مضي ستة اشهر من نشوء سببها .

المادة ١١ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الامور التالية :
أ - وظائف المجلس الاداري وصلاحياته .

ب- وظائف المدير العام وصلاحياته .

ج- الاحكام التي من شأنها صيانة حقوق الخط الحجازي الاردني ومصالحه .

د - جميع الامور التي تتعلق بموظفي ومستخدمي الخط .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/٣٠

وزير المالية سالم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التنقل عمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير المواصلات محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاهي	وزير الداخلية ناجي حسين الطراوله	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل العرموطي	وزير العميل عصام العجلولي	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر

نحس الحسين لله ملك من الملكة لهدية الهامية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣٠

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة لسنة ١٩٧٦) ، ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٦ - أ - يتولى شؤون المؤسسة والقيام باعمالها :-

١ - مجلس ادارة

٢ - مدير عام

٣ - جهاز تنفيذي

ب- بالرغم مما ورد بالفقرة (أ) من هذه المادة يجوز لمجلس الوزراء اناطة جميع او بعض صلاحيات تلك الجهات باجهزة الخط الحجازي الاردني .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/٣٠

وزير المالية سالم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التنقل عمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير المواصلات محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاهي	وزير الداخلية ناجي حسين الطراوله	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر
وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل العرموطي	وزير العميل عصام العجلولي	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر

نحسب الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣٠
بأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦

نظام رسوم الجنسية

صادر بمقتضى المادة ٢١ من قانون الجنسية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الجنسية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - تستوفي الرسوم التالية في داخل المملكة الأردنية الهاشمية من قبل دائرة الجوازات العامة وفي خارج المملكة من قبل السفارات والمفوضيات والقنصليات أو الجهة التي ترعى مصالح الأردنيين
- | دينار | فلس |
|-------|-----|
| ١ | ١ |
| ٥ | ٥ |
| ١٠ | ١٠ |
| ١ | ١ |
| ٥ | ٥٠٠ |
| ١٠ | ١٠ |
| ٢ | ٢ |
| ١٥ | ١٥ |
| ٢٠ | ٢٠ |
| ١ | ١ |
| ١٥ | ١٥ |

دينار فلس

٢٠

١٢ - رسم شهادة الجنسية الأردنية بموجب المادة (٥) من القانون

٢٥

١٣ - رسم شهادة التجنس بموجب المادة (١٢) من القانون

المادة ٣ - يلغى نظام رسوم الجنسية رقم (٤٩) لسنة ١٩٧١ .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/٣٠

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والأعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير التقني	وزير الاقواف والشؤون والمقنسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات
وزير المواصلات	وزير الصحة	وزير المعدل	وزير دولة لشؤون	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	طراد سعود القاضي	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي	ثروت التلهوني
وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التموين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

مخ الحسني الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٧٦

نظام علاوات موظفي وكالة الانباء الاردنية

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات موظفي وكالة الانباء الاردنية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الوزير	: وزير الثقافة والاعلام
المدير	: مدير عام وكالة الانباء الاردنية
الوكالة	: وكالة الانباء الاردنية
الراتب الاساسي	: الراتب الاساسي للموظف المصنف او الراتب الذي يستحقه الموظف غير المصنف أو الموظف يعقد فيها لو صنف وفق احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .
اللجنة	: اللجنة المشكلة بموجب احكام المادة (٤) من هذا النظام .

المادة ٣ - أ - للوزير بناء على تنسيب اللجنة منح موظفي الوكالة العاملين داخل المملكة الذين يمارسون فعلا عملا فنيا علاوة لا تتجاوز نسبتها (٣٠٪) من الراتب الاساسي ، ويشمل ذلك العمل الصحفي والتصوير وتشغيل الاجهزة وصيانتها .

ب - للوزير بتنسيب من اللجنة منح علاوة لا تتجاوز نسبتها (٢٠٪) من الراتب الاساسي للفئات الاخرى من موظفي الوكالة العاملين في داخل المملكة وغير المشمولين باحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - تطبق احكام نظام السلك الدبلوماسي الاردني المعمول به والتعليمات الصادرة بمقتضاه على موظفي الوكالة الذين يتدربون للعمل في مكاتب الوكالة في الخارج .

المادة ٤ - تشكل لجنة برئاسة المدير وعضوية مندوب عن ديوان الموظفين ومندوب عن دائرة الموازنة العامة مهمتها تنسيب صرف العلاوة للموظفين المشمولين باحكام هذا النظام .

المادة ٥ - للوزير بناء على تنسيب المدير ان يحجب العلاوة الممنوحة بموجب احكام هذا النظام كليا او جزئيا عن اي موظف في ضوء سير عمله وانتاجه .

المادة ٦ - أ - تطبق احكام هذا النظام على الموظفين الذين يتدربون للعمل في الوكالة .

ب - يستثنى من العلاوة الممنوحة بموجب احكام هذا النظام :-

١ - موظفو الوكالة الذين يتدربون للعمل في الوزارات والدوائر الاخرى .

٢ - الموظفون المعينون على الملاك المخصص لمكاتب الوكالة في خارج المملكة في جداول تشكيلات الوظائف .

٣ - المستخدمون المحليون في مكاتب الوكالة في خارج المملكة وتطبق عليهم قوانين وانظمة الدول التي يعملون فيها .

المادة ٧ - لا يجوز الجمع بين العلاوة الممنوحة بموجب احكام هذا النظام علاوة اخرى باستثناء علاوات غلاء المعيشة العائلية والاضافية .

المادة ٨ - يلغى النظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٧١ وما طرأ عليه من تعديلات .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/٣٠

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخطيب	مروان الحمود	احمد الشوبكي	غالب بركات
وزير المواصلات	وزير الصحة	وزير العمل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	طراد سمود القاضي	ناجي حسين الطراونه	راكاڤ عناد الجازي	ثروت التلهوني
وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التمييز	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نحس الحسين لله ملكنا من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٦

نظام الشروط الصحية لمزاولة قيادة السيارات

صادر بمقتضى المادة (١٦٦) من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الشروط الصحية لمزاولة قيادة السيارات لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يشترط فيمن يرخص لسوق مركبة من أية فئة ان تتوفر فيه الشروط الصحية واللائقة البدنية المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٣ - أ - يجب ان لا تقل قوة الابصار لدى طالبي رخص قيادة السيارات عن :-
١ - ٩/٦ لكل عين ، او

٦/٦ لاحدى العينين و ١٨/٦ للعين الاخرى بنظارة طبية او بدونها ، بالنسبة لطالبي رخص الفئة الاولى .

٢ - ١٢/٦ لاحدى العينين و ٦٠/٦ للعين الاخرى بنظارة طبية او بدونها لطالبي رخص الفئة الثانية .

٣ - ١٢/٦ لاحدى العينين و ٣٦/٦ للعين الاخرى بنظارة طبية او بدونها او ٦/٦ للعين الواحدة بنظارة طبية او بدونها ، وبصرف النظر عن فقدان الإبصار في العين الاخرى ، ويشترط ان يقود طالب الرخصة من فائدي احدى العينين سيارته الخاصة فقط . وذلك بالنسبة لطالبي رخص الفئة الثالثة .

٤ - ٩/٦ لكل عين ، او ٦/٦ لاحدى العينين و ٢٤/٦ للعين الاخرى بنظارة طبية او بدونها ، وذلك بالنسبة لطالبي الرخص من الفئات الرابعة والخامسة والسادسة .
ب - يجب ان لا تزيد قوة انكسار العدسيه عن ستة ديوبترات في جميع الحالات التي تستعمل فيها النظارات الطبية .

ج - تكون قوة تحديد البصر وتوجيهه الى نقطة واحدة طبيعية وساحة الرؤية طبيعية لكل فئات الترخيص .
د - على طالب الرخصة ان يكون قادراً على تمييز الالوان الرئيسية الثلاثة (احمر ، ازرع ، اخضر) .

المادة ٤ - تمنح رخص السوق من الفئة الثالثة لمدة لا تزيد على سنتين للمصابين بامراض الجهاز الحركي المبينة في هذه المادة ، شريطة ان يقود طالب الرخصة سيارته الخاصة وعلى ان تجهز بالمعدات التي تعينها سلطة الترخيص بتعليمات تصدرها لهذه الغاية :-

أ - الاطراف العلوية :

١ - التصاق مفصل المرفق للطرف الواحد وسلامة مفصل الطرف الاخر .

٢ - بتر احد الطرفين شريطة الاستعاضة عنه بطرف اصطناعي .

٣ - بتر الاصابع في اليد الواحدة او بتر جزء منها مع بقاء كف اليد سليماً على ان تكون اليد الثانية سليمة .

ب - الاطراف السفلية

١ - تيبس المفصل الحرقفي الفخذي

٢ - بتر احد الطرفين السفليين

٣ - بتر الطرفين السفليين تحت مفصل الركبة مع بقاء مفصل الركبة سليماً .

ج - يشترط في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة ان لا تكون احدى العاهات مترافقة مع عاهة اخرى .

المادة ٥ - يجوز ترخيص من كان مصاباً بالصمم الجزئي على ان يكون قادراً على سماع المسم على بعد متر واحد بالسماحة او بدونها ، ولا تمنح رخصة السوق في هذه الحالة لأكثر من سنتين .

المادة ٦ - لطبيب الحكومة ان يقرر عرض طالب الرخصة على طبيب اختصاصي او أكثر او على لجنة طبية لوائية اذا تبين ان حالته تستدعي ذلك ، ويكون قرار اللجنة الطبية اللوائية في هذه الحالة قطعياً .

المادة ٧ - لا تمنح رخصة السوق لطالبيها المصاب بأي من الامراض التالية :

أ - الصمم التام

ب - الجنون والعتة والتخلف العقلي ومرض المستيريا .

ج - مرض الصرع

د - التيبس في الرقبة بما يحول دون حرية الحركة في الراس .

هـ - فقدان الذاكرة او نوبات الدوخة او الاغماء المفاجئة .

المادة ٨ - على الرغم مما ورد في المادة (٤) من هذا النظام ، لا تمنح رخصة السوق لأي شخص مصاب باحدى عاهات الجهاز الحركي التالية :-

أ - الشلل التام لاحد الاطراف او جزء منها .

ب - بتر احد الاطراف او جزء منها .

ج - التصاق الكتف او مفصل المرفق او مفصل المعصم في الطرف العلوي .

د - التصاق أكثر من مفصل واحد في الطرفين السفليين .

هـ - قصر احد الطرفين السفليين بما يزيد على عشرة سنتيمترات عن طول الطرف الاخر .

المادة ٩ - لسلطة الترخيص ان تصدر بالاتفاق مع وزارة الصحة التعليمات الضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٠ - يلغى نظام الشروط الصحية لسائقي المركبات رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٠.

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/٣٠

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	وزير الخارجية والدفاع
وزير التنميط	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشوبكي	غالب بركات
وزير المواصلات	وزير الصحة	وزير الدولة لشؤون	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمد عضوب الزين	طاراد سعود القاضي	ناجي حنين الطراونه	رئاسة الوزراء	الدخيلة
وزير الشؤون	وزير العمل	وزير للشؤون الخارجية	وزير التقوية	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٦/٣/٣٠ رقم ت/٣٨٤٧/٢٠ اجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٦ من قانون تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ٩٥٣ والمادتين ٣ و ٢ من قانون التصرف بالأموال غير المنقولة رقم ٤٩ لسنة ٩٥٣ وبيان ما اذا كانت عقود إيجارات الاراضي الوقفية المحكرة التي تزيد مدتها على ثلاث سنوات هي من العقود التي يتوجب تسجيلها في دائرة تسجيل الاراضي اذا كانت تتعلق باراض تمت فيها التسوية ، ام انها عقود تخضع لأحكام المادتين ٤ و ٢ من قانون المالكين والمستأجرين رقم ٦٢ لسنة ٩٥٣ فلا يتوجب تسجيلها لدى تلك الدوائر .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس قسم الاملاك في وزارة الاوقاف المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٨ - والمراسلات المرفقة به وتديق النصوص القانونية يتبين ان حق المحكر هو حق عيني يخول المحكر الانتفاع بارض موقوفة بالبناء عليها او بالغرس في مقابل اجرة معينة بحيث يكون ما يقيم المحكر من بناء او غرس في الارض المحكرة ملكا تاما له من حقه ان يتصرف فيه بجميع انواع التصرفات من بيع او هبة او اجارة او وصيه .

وحيث ان محكمة التمييز كانت فسرت هذا الحق في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣٠ في القضية الحقوقية رقم ٤٧ لسنة ٩٥٥ بان قضت بان حق المحكر لا يعتبر حقا شخصيا للمحكر وانما هو حق عيني وان جميع التصرفات المتعلقة به يجب ان تتم في دوائر تسجيل الاراضي عملا بالمادة الثانية من قانون التصرف بالأموال غير المنقولة التي توجب ان يتم كل تصرف بالحقوق العينية المتعلقة بالعقارات في هذه الدوائر .

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من الدستور لا تجيز للديوان الخاص تفسير نص اي قانون اذا كانت المحاكم قد فسرتة .

فان هذا الديوان لا يملك الصلاحية لتفسير النقطة المطلوب تفسيرها ما دام ان المحاكم قد فسرتها .

ولا بد في هذا الصدد من الاشارة الى ان المادة الثالثة من قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية رقم ٥ لسنة ٩٦٤ تنص على ان احكام قانون المالكين والمستأجرين رقم ٦٢ لسنة ٩٥٣ لا تعري على عقود استئجار ارض وقفية لاقامة منشآت عليها واستغلال هذه المنشآت مدة معلومة من الزمن .

صدر بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الاوقاف	مندوب وزارة الاوقاف	مندوب وزارة الاوقاف	مندوب وزارة الاوقاف	رئيس الديوان الخاص
المستشار في الوزارة	المستشار في الوزارة	المستشار في الوزارة	المستشار في الوزارة	رئيس الديوان الخاص
انعام الخلفاوي	شكري المهدي	عبدالرحيم الواكد	نجيب الرشدان	موسى الساكت

هكذا من الأشهر

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٦/٣/٩ رقم ت/ ٣٠٨٥/١٩/٥٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نظام البعثات العلمية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ والنظام المعدل له رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبيان اي النظامين هو الذي ينبغي تطبيقه على التزام المبعوث الذي كان قد اوفد في بعثة علمية واتي دراسته في ظل النظام الاول ولكنه اخل باحد شروط التزامه في ظل النظام الاخير ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٦/١/٨ وكتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٧٦/٢/٢ وقديق النصوص القانونية يتبين ان المبدأ المقرر في مسألة التنازع الزمني في شأن آثار العقود هو وجوب اخضاع الآثار المستقبله للعقود الماضية للقانون الذي ابرمت هذه العقود في ظله ، وانه لا يجوز اطراح هذا المبدأ واعمال قاعدة الاثار المباشر للقانون الجديد في شأن تلك الآثار الا اذا كانت احكام هذا القانون متعلقة بالنظام العام .

وحيث ان التزام المبعوث بان يدفع للحكومة المبالغ التي انفق عليها اذا اخل باي شرط من شروط العقد هو التزام يتعلق بمركز عقدي بمقتضى خاص بالمتعاقدين بوصفهم متعاقدين فحسب ولا صلة له بالاحكام المتعلقة بالنظام العام.

فانه تطبيقاً للمبدأ المشار اليه آنفاً يتوجب اعمال احكام نظام البعثات الذي ابرم العقد في ظله وهو في الحالة المسؤولة عنها نظام البعثات رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ بحيث لا يجوز مطالبة المبعوث الذي يغل بالتزامه الا بما يلزم به هذا النظام لا النظام الجديد المعدل للنظام السابق .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صادر بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب ديوان الموظفين	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
صلاح الصفدي	لرئاسة الوزراء	عبد الرحيم الواكد	لجيب الرشدان	موسى السكاك

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٦/٤/٢٥ رقم ج/ ٤١١٦/٤/١٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادتين ٣١ و ٣٣ من قانون الجامعة الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ حسبما عدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ وبيان ما اذا كان مجلس ائمة الجامعة بناء على تنسيب مجلس الجامعة او مجلس الجامعة بناء على تنسيب مجلس العمداء بملكان الصلاحية لاصدار الانظمة في المسائل المنصوص عليها في المادة ٣١ المشار اليها ام ان اصدار مثل هذه الانظمة هو من اختصاص مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس الوزراء المشار اليه آنفاً وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة ٣١ من قانون الجامعة الاردنية تنص على ما يلي :

« تحدد شروط واجراءات تعيين وترقية وتثبيت ونقل وقبول استقالة وانهاء خدمة اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعارين والمتقاعدين والمعيدين والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفية والمالية وسائر الشؤون المتعلقة بعملهم الجامعي بموجب نظام داخلي خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون » .

٢ - ان المادة ٣٣ من نفس القانون تنص على ما يلي :

أ - تصدر الانظمة الداخلية الخاصة « المالية » عن مجلس ائمة بناء على تنسيب من مجلس الجامعة .

ب - تصدر الانظمة الداخلية الخاصة « الاكاديمية والادارية » عن مجلس الجامعة بناء على تنسيب من مجلس العمداء .

٣ - ان الديوان الخاص بتفسير القوانين كان بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤ اصدر قراراً برقم ٨ لسنة ١٩٧٣ قرر فيه ان الجامعة الاردنية تعتبر مؤسسة حكومية رسمية .

٤ - ان المجلس العالي المختص بتفسير نصوص الدستور استناداً للمادة ٥٧ من الدستور كان بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١ اصدر قراراً برقم ٣ لسنة ١٩٥٥ فسر فيه احكام الدستور بان السلطة التنفيذية التي يتولاها جلالة الملك بواسطة وزرائه هي صاحبة الاختصاص في اصدار الانظمة سواء اكانت هذه الانظمة انظمة تنفيذية توضع تفليداً لاحكام اي قانون او انظمة مستقلة توضع بالاستناد لاحكام الدستور ذاته .

٥ - ان نفس المجلس العالي كان قد اصدر ايضاً بتاريخ ١٩٦٥/٥/١ قراراً تفسيرياً آخر برقم (١) لسنة ١٩٦٥ يتضمن المبادئ التالية :

أ - ان الدستور اقر مبدأ الفصل بين سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وحدد صلاحيات كل منها فاناط بالسلطة التشريعية حق التشريع في جميع الموضوعات باستثناء المسائل التي انيط حق التشريع فيها بسلطة اخرى بمقتضى نص خاص في الدستور .

هذا من أعمال

ب- ان الدستور قد اورد نصا خاصا وهو نص المادة/١٢٠ اناط بموجبه بالسلطة التنفيذية صلاحية التشريع في المسائل المبينة في هذه المادة وهي المسائل المتعلقة بالتقسيمات الادارية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم وذلك عن طريق اصدار انظمة بهذا الشأن .

ج- ان السلطة التشريعية لا تملك حق التشريع في المسائل المشار اليها انفا فاذا خرجت على هذا المبدأ وتناولت تلك المسائل بالتشريع فان القانون الذي تصدره بهذا الشأن يكون مخالفا للدستور .

وقد تم نشر تلك القرارات التفسيرية في الجريدة الرسمية واصبح لزاما على كافة السلطات المختصة التقيد بها . وتأسيسا على هذه المبادئ التي اقراها المجلس العالي المختص بتفسير الدستور . فان السلطة التشريعية مسلوقة الحق في اصدار تشريع يتعلق بالمسائل المنصوص عليها في المادة/١٢٠ وبالتالي فهي من باب اولى مسلوقة الصلاحية ايضا في تفويض اية جهة اخرى باصدار انظمة في هذه المسائل بل تبقى السلطة التنفيذية هي صاحبة الصلاحية في هذا الشأن . وبذلك يكون ما ورد في المادتين ٣١ و٣٣ من قانون الجامعة الاردنية من تفويض مجلس ابناء الجامعة ومجلس الجامعة باصدار انظمة تتعلق بتلك المسائل مخالفا لاحكام الدستور ولا يجوز العمل به .

اما كون الجامعة الاردنية مؤسسة معنوية مستقلة فان ذلك انما يعني استقلالها المالي والاداري ولا يعني انها تملك الحق في التشريع خلافا لاحكام الدستور .

وكذلك فان كون المادة/٢٩ من قانون الجامعة القديم لسنة ١٩٦٤ التي كانت تنبئ حق وضع الانظمة التنفيذية بمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك قد الغيت واصبحت هذه الصلاحية بمقتضى المادة/٣٣ من قانون الجامعة الجديد عائلة لمجلس ابناء الجامعة ومجلس الجامعة ، فان ذلك لا يغير من الامر شيئا ما دام ان نص المادة الاخيرة يخالف القاعده المقررة في المادة/٣١ من الدستور من جهة وما دام ان احكام القانون لا تقلل احكام الدستور من جهة ثانية .

ولا يرد على هذا ان المبادئ العامة في الفقه القانوني تعطي الشخصية المعنوية المستقلة بوصفها من اشخاص القانون العام صلاحية اصدار قرارات تنظيمية وادارية ذلك لان هذه الصلاحية مقصورة على اصدار القرارات ولا تتناول حق التشريع عن طريق اصدار انظمة تنفيذية .

هذا ما تقرره بالاكثريه في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

ولا يد من الاشارة في هذا الصدد الى ان تعرض الديوان لمفهوم المادتين ٣١ و ١٢٠ من الدستور لا يعني انه قد مارس عملية تفسير هاتين المادتين حتى يقال انه تجاوز حدود اختصاصه بتفسير نصوص دستورية يعود امر تفسيرها للمجلس العالي وانما هو يعني ان الديوان قد قام بتطبيق المبادئ التي قررها ذلك المجلس المختص ليس الا . ولا نزاع في ان كافة اجهزة الدولة مكلفة بالعمل بقرارات التفسير وتطبيقها على ما يعرض عليها من معاملات .

قرار صدر بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب الجامعة الاردنية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	الرئيس الثاني لمحكمة	بتفسير القوانين
لرئاسة الوزراء	التميز	التميز	الرئيس الاول لمحكمة التميز	
(مخالف)		(مخالف)		
الدكتور محمد حموزي	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشدان	موسى الساكت

قرار المخالفة

المعلنى من قبل الرئيس الثاني لمحكمة التميز السيد نجيب الرشدان في قرار التفسير رقم ١٩٧٦/٥

ان طلب التفسير هو لبيان ما اذا كان من الجائز ان يصدر مجلس الجامعة ومجلس ابناء الجامعة انظمة داخلية في المسائل المنصوص عليها في المادة/٣١ من قانون الجامعة الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ حسبما عدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ دون عرض هذه الانظمة على مجلس الوزراء ورفعها الى المقام السامي وفق المادة/٣١ من الدستور .

ولذلك يترتب ان تثبت نصوص المواد الدستورية والقانونية المتعلقة بهذا الطلب .

نصت المادة/٣١ من الدستور على ما يلي (الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الانظمة اللازمة لتنفيذها بشرط ان لا تتضمن ما يخالف احكامها) .

وكذلك نصت المادة/١٢٠ من الدستور على ما يلي (التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بانظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك) .

ونصت المادة/٣١ من قانون الجامعة على ما يلي (تحدد شروط واجراءات تعيين وترقية وتثبيت ونقل وقبول استقالة وانها خدمة اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعارين والمتقاعدين والمعيدين والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفية والمالية وسائر الشؤون المتصلة بعملهم الجامعي بموجب نظام داخلي خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون) .

ونصت المادة ٣٣ من قانون الجامعة على ما يلي :-

أ - تصدر الانظمة الخاصة (المالية) عن مجلس الامناء بناء على تنسيب من مجلس الجامعة .

ب - تصدر الانظمة الداخلية الخاصة (الاكاديمية) والادارية عن مجلس الجامعة بناء على تنسيب من مجلس العمداء . ونصت المادة الثالثة من قانون الجامعة على ما يلي (للجامعة الاردنية شخصية معنوية مستقلة « ماليا واداريا . ولها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض والتبرع وقبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايات والهبات . وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية او الناشئة عن اعمالها النائب العام او من ينوبه او اي حاكم تعينه لهذه الغاية .

يتضح من هذه النصوص ان كلا من الدستور وقانون الجامعة قد نص على كيفية وضع الانظمة المتعلقة بأمور الموظفين .

وعليه فان تفسير هذه النصوص تستدعي بالضرورة تفسير احكام الدستور .

ومعلوم ان التشريع مراتب يتسم الدستور ذروتها ويليها القانون ثم النظام فاذا تعارضت هذه التشريعات ساد التشريع الاسمي مرتبة وهو الدستور .

تأسيسا على ما سبق فان التفسير الذي يبين السلطة العامة المختصة باصدار الانظمة المذكورة في الطلب هو التفسير الذي يصدر عن السلطة التي ولاها الدستور صلاحية تفسيره .

وحيث ان المادة/١٢٢ من الدستور قد اناطت بالمجلس العالي صلاحية تفسير احكام الدستور بينما خولة المادة ١٢٣ من الدستور الديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة . فان المجلس العالي هو المرجع المختص للنظر في هذا الطلب وليس ديوان التفسير .

أما القول بأن المجلس العالي قد فسر الدستور من هذه الناحية وعلى السلطات العامة تطبيقه فلا يغير من النتيجة التي قوبلت إليها شيئا . لأن هذا القول ينبغي أن يصدر عن المجلس العالي لا عن الديوان الخاص ولو قال ذلك لكان في قوله الجواب الكافي على طلب التفسير .

لهذه الأسباب أرى أن الديوان غير مختص .

صدر في ١٩٧٦/٥/٢٤ .

العضو
الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
نجيب الرشدان

قرار المخالفة

المعطى من قبل الدكتور محمد حموري في قرار التفسير رقم ١٩٧٦/٥

مع الاحترام الكامل لما ذهب إليه الاغلبية الا انني اختلفها الرأي من ناحيتين :-

الناحية الاولى : من حيث الاختصاص .

لقد اجتمع الديوان الكريم لتفسير المادتين ٣١ و ٣٣ من قانون الجامعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ وليبان ما اذا كان اصدار الانظمة الداخلية الخاصة من اختصاص مجالس الجامعة حسبما تقضي المادة ٣٣ سابقة الذكر ام من اختصاص مجلس الوزراء .

وبالرغم من ان المهمة التي اجتمع الديوان من اجلها هي تفسير نصوص القانون فحسب . وان اختصاص الديوان وفقا للمادة ١٢٣ من الدستور لا يتعدى تفسير القانون . الا ان الامر لم يقتصر على التفسير وحده . بل تعدى ذلك الى تقرير عدم دستورية المادتين ٣١ ، ٣٣ من قانون الجامعة . وحتى يصل الديوان الى هذه النتيجة كان لا بد من تفسير نصوص الدستور التي يجب فحص شرعية المادتين ٣١ ، ٣٣ على ضوءها . وهذه المواد الدستورية هي ٣١ ، ٤٥ ، ١٢٠ .

ووفقا للمادة ١٢٢ من الدستور فان حق تفسير نصوص الدستور يقتصر على المجلس العالي وحده ، الامر الذي يقتضي ان لا يقول الديوان الخاص كلمته بالمادتين ٣١ ، ٣٣ من قانون الجامعة قبل عرض المواد الدستورية المتصلة بالموضوع على المجلس العالي . ولذلك فانا اعتقد ان الديوان قد مارس اختصاصا يخرج على الحدود التي رسمها له الدستور .

ولا يجدي في هذا الشأن القول بان المادتين ٣١ ، ١٢٠ من الدستور كانتا قد فسرتا من قبل المجلس العالي في عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ ، ذلك ان هذا التفسير كان من اجل تحديد انطباقهما على موضوعات معينة تختلف كليا عن المسألة التي انعقد الديوان لبحثها .

ومن ناحية اخرى ، فالمادة ٤٥ من الدستور ، التي اخذت جانبا كبيرا من مناقشات الديوان قد حددت الاغلبية بأول ما يعينها بدون الرجوع الى المجلس العالي . او الاشارة الى اي تفسير سابق من المجلس لما .

وبالرغم من الاهمية التي تعلقها بالجامعة على نص المادة ٤٥ من الدستور حسبما جاء بذكرتها ، وبالرغم من المناقشات التي دارت حول المادة المذكورة بالديوان ، الا ان قرار الاغلبية قد اغفل الاشارة اليها .

الناحية الثانية : من حيث الموضوع .

١ - ان قرار الديوان الخاص رقم ٨ لسنة ١٩٧٣ ، الذي قرر فيه ان الجامعة الاردنية تعتبر مؤسسة رسمية ، من حيث عدم جواز الجمع بين راتبها وراتب التقاعد المتحصل من الحكومة ، وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، المعدل لقانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ . لا يسلب الجامعة استقلالها المالي والاداري والاكاديمي التي تقره نصوص قانون الجامعة لسنة ١٩٧٢ ، ومعنى الاستقلال هنا يتحدد على ضوء النصوص القانونية المنشأة للجامعة كشخص معنوي ، فاذا كان القانون يعطيها سلطة اصدار « انظمة داخلية خاصة » من اجل تحقيق غايات قانونها ، فليس بالامر تشريع من قبلها على نحو مخالف للدستور .

٢ - ان قرار المجلس العالي رقم ٣ ، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم ١٢٥٧ تاريخ ١٩٥٦/١/١٦ ، كان يتعلق بتفسير حكم المادة ١٢٣ من الدستور ، لمعرفة هل ان صلاحية ديوان تفسير القوانين ، المنصوص عليها في هذه المادة ، مقصورة على تفسير القوانين فقط ، ام انها تشمل تفسير الانظمة ايضا ، ولقد انتهى المجلس الى ان سلطة الديوان تشمل تفسير القوانين والانظمة الصادرة عن مجلس الوزراء ، ولقد ورد في هذا القرار ما يلي :-

« يتضح ان التشريع في هذه المملكة حسبما نص عليه الدستور يصدر في ثلاث صور »

الاولى : في صورة قانون من مجلس الامة بموجب المادة (٢٥) منه .

الثانية : في صورة نظام تنفيذي من مجلس الوزراء الغرض منه ايراد الجزئيات والتفصيلات اللازمة لتنفيذ القانون بموجب المادة (٣١) منه .

الثالثة : في صورة نظام مستقل تصدره السلطة التنفيذية بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور كتشريع اصلي لا تنفيذا لقانون قائم .

ولا اعتقد بان قرار المجلس على النحو السابق فيه حصر لانواع الانظمة او تحديد لحالاتها ، او سلب الحق غير مجلس الوزراء في اصدارها ، وفي نصوص الدستور تأييد لما أقول :-

أ - تنص المادة ٨٣ من الدستور على ان « يضع كل » من المجلسين (مجلس الاعيان ومجلس النواب) انظمة داخلية لضبط وتنظيم اجراءاته وتعرض هذه الانظمة على الملك للتصديق عليها . ومعنى ذلك ان الانظمة لا تقتصر على تلك التي ورد ذكرها بقرار المجلس العالي فحسب .

ب - تنص المادة ١١٤ من الدستور على ان « لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع انظمة من اجل مراقبة تخصيص وانفاق الاموال العامة وتنظيم مستودعات الحكومة » . ومعنى ذلك ان الانظمة المستقلة التي تصدر عن مجلس الوزراء لا تقتصر على تلك التي تصدر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور كما ورد بقرار المجلس العالي المذكور .

وبناء على الامثلة السابقة فان قرار المجلس العالي المذكور آنفا لا يحصر انواع الانظمة بتلك التي وردت به ولا يلحق البطلان بالانظمة التي لا تتخذ الشكلين الذي ورد ذكرهما .

وبالاضافة الى ذلك فان عدم ذكر الدستور لانواع اخرى من الانظمة لا يعني عدم شرعية مثل هذه

الانظمة او انها لا يجوز ان توجد قانونا ، اذ ان في هذا حجر على تطور القانون وخلق لفجوة بينه وبين الظروف المتطورة ، تتعاطم مع الايام .

وللملك فأننا اعتقد انه اذا كان من الممكن ان لا تدخل عبارة « انظمة داخلية خاصة » التي وردت بقانون الجامعة تحت مدلول تشريع الواردة بقرار المجلس العالي ، فانه لا يجوز وصفها بعدم الدستورية استنادا الى قرار المجلس المذكور .

٣ - تقضي المادة ١/٤٥ من الدستور بسان ، يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد او يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور او اي تشريع آخر الى اي شخص او هيئة اخرى .

وعبارة ادارة هنا وردت بمعناها الواسع الذي يشمل اصدار انظمة سواء تنفيذيا لنصوص القانون او بمقتضى احكام الدستور . وحتى لو كان النظام صادرا عن مجلس الوزراء فان انطباق وصف التشريع عليه بناء على قرار المجلس العالي سابق الذكر لا ينفي عنه انه عمل ادارة او عمل اداري يؤكد هذا المادة ١/١٤ من الدستور التي اوردنا نصها فيما مضى والمادة ١٢٠ من الدستور المتعلقة بالتقسيمات الادارية وتشكيلات دوائر الحكومة وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم . فالمسائل التي ذكرتها نصوص الدستور السابقة ، والتي تنظم وفق انظمة ، هي مسائل ادارية بحتة ، بل هي من صميم الموضوعات التي يتناولها علم الادارة بالبحث .

ومعنى هذا انه اذا ما مارست الجامعة سلطة الادارة بمقتضى نظام تصدره بناء على نص قانوني ، فان النظام والقانون الذي يستند اليه يكونان غير مخالفين لنصوص الدستور .

٤ - ان قرار المجلس العالي ، رقم ١ لسنة ١٩٦٥ ، لجدير بالمناقشة الواسعة ، لانه فسر من قبل اغلبية اعضاء الديوان على نحو لا يتلائم في اعتقادي على مبدأ الفصل بين السلطات .

تنص المادة ٢٥ من الدستور على ان ، تناط السلطة التشريعية بمجلس الامة والمملك ويتألف مجلس الامة من مجلسي الاعيان والنواب .

وهذه المادة لا تقبل الشك في ان مجلس الامة هو صاحب الولاية العامة في التشريع وتنص المادة ١٢٠ من الدستور على ان التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بانظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك .

فقد ذهبت اغلبية اعضاء المجلس العالي في قرارها رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الى ان السلطة التشريعية ليس لها حق « اصدار قانون الخدمة المدنية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ لانه يتناول المسائل التي ذكرتها المادة ١٢٠ من الدستور والتي تدخل في اختصاص السلطة التنفيذية .

ومع ان الموضوع الذي اجتمع الديوان لبحثه يختلف عن الموضوع المشار اليه بقرار المجلس ، الا انه على فرض صحة القياس بين الامرين ، فان النواحي الاكاديمية التي ورد ذكرها بالمادة ٣٣/ب من قانون الجامعة لا يمكن ان تدخل تحت مدلول المادة ١٢٠ من الدستور سابقة الذكر حتى تكون السلطة التشريعية مسلوقة حتى التشريع بشأنها او التفويض باصدار انظمة بخصوصها .

فالنواحي الاكاديمية المشار اليها ليس من قبيل التقسيمات الادارية او تشكيلات دوائر الحكومة او تعيين الموظفين وعزلهم .

وللملك فعلى افتراض ان المسائل التي عرقلتها المادة (١٢٠) من الدستور يمكن تصنيفها تحت عبارة النواحي الادارية والمالية . وعلى افتراض ان السلطة التشريعية ، بناء على قرار المجلس العالي مسلوقة حتى التشريع في هذه النواحي حتى لا يكون هناك اعتداء من السلطة التشريعية على اختصاصات السلطة التنفيذية ، فانه رجوعاً الى الاصل يبقى التشريع بالنواحي الاكاديمية الجامعية ، من اختصاص السلطة التشريعية صاحبة الولاية العامة وفقاً للمادة ٢٥ من الدستور .

وللملك فان القول بعدم دستورية المادة ٣٣ من قانون الجامعة واعطاء الاختصاص الدستوري بالمسائل الاكاديمية تشريعاً وتفويضاً للسلطة التنفيذية هو سلب لاختصاص احدى السلطات ومنحه لسلطة اخرى بغير سند ، وبالتالي اهدار لمبدأ الفصل بين السلطات الذي تكفله المواد (٢٤ - ٢٧) من الدستور .

ونظراً لما سبق فاني لا أرى رأي الاغلبية المحترمة .

١٩٧٦/٥/٢٤

العضو
مندوب الجامعة الاردنية
الدكتور محمد حموري